﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ جَعَلَكُمۡ أَزۡوَٰجٗاۚ وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦۚ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٖ وَلَا يُنقَصُ مِنۡ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ١١﴾ [فاطر: 11]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

هـذهِ الآيـة من دلائـل عِـزَّة اللهِ وحْدَهُ

لَمّا حرَّكَ القرآنُ أهلَ التّكذيبِ والكفرِ والشِّركِ إلى النَّظَرِ في دينِ الإسلامِ بإرشادِهم إلى طلبِ العِزَّةِ منهُ بعدَ أنْ قدَّمَ لهم دليلًا على الوَحدانيَّةِ وصِحَّةِ البَعْثِ والنُّشورِ، وكانَ هذا الدّليلُ يتمثَّلُ في إحياءِ الأرضِ بعدَ موتِها، وكانت هذه الأرضُ هي التي خلَقَ اللّهُ الإنسانَ من ترابِها وطينِها؛ قدَّمَ دليلًا آخَرَ مُؤسَّسًا على هذا الدَّليلِ الأوَّلِ؛ وهوَ خَلْقُ الإنسانِ، والدَّليلُ الثّاني مِن أنفُسِ النّاسِ، والدَّليلُ الأوَّلُ مِن دلالةِ الآفاقِ؛ والآيةُ السّابقةُ تُقرِّرُ مفاوتةَ النّاسِ في الأخلاقِ، وهذه الآيةُ تُقرِّرُ وحْدتَهم في جنسِ الأصلِ؛ وأصلُه التُّرابُ المسلولُ منه الماءُ بعدَ تخميرِهِ فيه؛ وإنِ اختلفَتْ أصنافُه[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿نُّطۡفَةٖ﴾: أصلُ (نطف) يدلُّ على نُدوَّةٍ وبَلَلٍ[2]، والنُّطْفَةُ: ماءُ الرَّجُلِ الَّذي يتكوَّنُ منه الوَلَدُ، وهو المَنيُّ، وقيلَ: ماءُ الرَّجُلِ أوِ المَرْأَةِ، مَأخوذٌ مِنَ النُّطْفَةِ والنُّطافَةِ: وهي القَليلُ مِنَ الماءِ يَبْقَى في دَلْوٍ أوْ قِرْبَةٍ، وقيلَ النُّطْفَةُ: الماءُ الصّافي قَلَّ أوْ كَثُرَ[3]، فَمِنَ القَليلِ: نُطْفَةُ الإنسانِ، والجَمعُ: نُطَفٌ، ونِطافٌ[4]، والمرادُ بها في الآيةِ: ماءُ الرَّجُلِ، وهو المَنيُّ.

(1) البقاعي، نظم الدرر: 6/ 209، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 275.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (نطف).
(3) الجوهري، الصحاح، وابن منظور، لسان العرب: (نطف).
(4) الزبيدي، تاج العروس: (نطف).

2) ﴿أَزْوَاجًا﴾: أصلُ (زوج) يدُلُّ على مُقارنةِ شيءٍ لشيْءٍ، مِن ذلكَ الزَّوْجُ؛ زَوْجُ المرأَةِ، والمَرأَةُ زَوْجُ بَعْلِها، وهو الفَصيحُ[1]، فالزَّوْجُ كلُّ شيءٍ ثانٍ مع شيءٍ آخَرَ بينهُما تَقارُنٌ في حالٍ ما، وسُمِّيَت الأُنْثَى القَرينَةُ للرَّجُلِ بِنكاحٍ (زَوْجًا)؛ لِأَنَّها اقْتَرَنَتْ بِهِ، وصَيَّرَتْهُ ثانيًا، ويُسَمَّى الرَّجُلُ زَوْجًا لَها لِذَلِكَ بِلا فَرْقٍ، فَمِنْ ثَمَّ لا يُقالُ للمَرأَةِ: زَوْجَة بِهاءِ تَأْنيثٍ؛ لأَنَّهُ اسْمٌ، وليسَ بوصفِهِ[2]، والمُرادُ بالأَزواجِ في الآية: جَمْعُ زَوْجٍ، وهو اسْمٌ لِكُلِّ فَرْدٍ مِن اثْنَيْنِ مِنْ صِنْفٍ واحِدٍ.

3) ﴿تَضَعُ﴾: أصلُ (وضع) يدُلُّ على الخَفْضِ لِلشَّيْءِ وحَطِّهِ[3]، يُقال: وضَعتُ الشَّيْءَ أَضَعهُ وضعًا، وهو ضدُّ رَفعتُه[4]، ويُقالُ ذلك في الحَمْلِ والحِمْلِ، ويُقالُ: وضَعَتِ الحملَ فهو مَوْضوعٌ[5]، ووُضِعَ في تجارتِهِ يوضَعُ: خَسِرَ، والمُرادُ بالوَضعِ في الآية: الولادة.

4) ﴿يُعَمَّرُ﴾: أصلُ (عمر) يَدُلُّ عَلَى بَقاءٍ وامْتِدادِ زَمانٍ[6]، ومنه: العَمْرُ والعُمُرُ: اسمٌ لمدَّة عِمارة البدنِ بالحياة، فهو دونَ البقاء، فإذا قيل: (طال عُمُرُهُ) فمعناه: عِمارَةُ بدنِهِ بروحِه، وإذا قيل: (بقاؤُه) فليس يَقتضي ذلك؛ فإنَّ البقاءَ ضدُّ الفناء، ولفضل البقاءِ على العُمْرِ وُصِفَ اللّه به، وقلَّما وُصِفَ بالعُمر، والتَّعْميرُ: إعطاءُ العمْرِ بالفعل أوْ بالقول؛ على سبيل الدُّعاء[7]، والتَّعميرُ في الآية مُرادٌ به: جَعْلُ الإنسانِ عامرًا، أَيْ: باقيًا في الحَياةِ؛ فإنَّ العَمْرَ هو مُدَّةُ الحياةِ، ومعنى (عَمَّرَهُ) بالتَّضْعيفِ: جعَلَه باقيًا مُدَّةً زائدَةً على المُدَّةِ المُتعارَفَةِ في أَعمارِ الأجيالِ[8].

5) ﴿يُنقَصُ﴾: أصلُ (نقص) كلِمَةٌ واحِدَةٌ، هي النَّقْصُ: خِلافُ الزِّيادَةِ، ونَقَصَ الشَّيءُ، ونَقَصْتُهُ أَنا، وهو مَنْقوصٌ، والنَّقْصُ أيضًا: الخُسْرانُ في الحَظِّ، والنُّقصانُ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، والأزهري، تهذيب اللغة: (زوج).
(2) الراغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (زوج)، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 1/ 428.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (وضع).
(4) الأزهري، تهذيب اللغة، وابن منظور، لسان العرب: (وضع).
(5) الراغب، المفردات: (وضع).
(6) ابن فارس، مقاييس اللغة: (عمر).
(7) الراغب، المفردات: (عمر).
(8) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 277.

المصدَرُ، والنَّقيصَةُ: العَيبُ؛ يُقالُ: ما به نَقيصَةٌ، أَيْ: شَيءٌ يَنْقُصُ، ومَرجِعُ البابِ كُلِّهِ إلى هذا[1]، والمقصودُ بالنَّقص في الآية: إزالةُ بَعضِ الشَّيء، والمعنى: ولا ينقُصُ مِن عُمر أحدٍ غيرُه، بأن يُعطى عُمرًا ناقصًا عنه[2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

الأعمارُ كالأرزاق؛ مُقدَّرةٌ محدَّدةٌ في صحيفةِ كلِّ إنسان

يَذكُرُ الحقُّ سبحانه ما يدُلُّ على كمالِ قدرته، وسَعةِ عِلْمِه، فيقولُ: واللَّهُ خلَقَ أباكم آدَمَ مِن ترابٍ، ثمَّ خلَقَكم مِن مَنيٍّ، ثمَّ جعَلَكم ذُكرانًا وإناثًا، وما مِن أنثى تَحمِلُ حَمْلًا أوْ تضَعُه إلّا واللَّهُ عالمٌ به، لا يخفَى عليه شَيءٌ منه، فيَعلَمُ وقْتَ حَمْلِه ووَضْعِه، ونَوْعَه وشَكْلَه، وغيرَ ذلك مِن شُؤونِه، وما مِن زيادةٍ في عُمُرِ إنسانٍ أو نُقصانٍ منه إلّا وذلك مكتوبٌ في اللَّوحِ المحفوظِ، إنَّ ذلك الأمرَ العظيمَ مِن كتابةِ أعمارِ جميعِ الخَلقِ؛ ما زاد منها وما نَقَصَ، وتقديرِها، وإحصاءِ ساعاتِها ودقائِقِها، والإحاطةِ بها على وجهِ التَّفصيلِ أمرٌ يسيرٌ على اللَّهِ سُبحانَه، فلا يَعسُرُ عليه شَيءٌ مِن ذلك[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

سِرُّ الوصلِ:

(الواوُ) تكشِفُ عن قوّة اتّصالِ المعاني بعضِها ببعضٍ

(الواوُ) في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾ عاطِفَةٌ لِما بعدَها على جملة: ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾؛ مِن عطفِ الدّليلِ على المستدلِّ عليه[4]، أوْ على آيةِ: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾؛ مِن عطفِ الدّليلِ على الدّليلِ، أوْ على جملة: ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾؛ مِن عطْفِ الدّليلِ على المُستدَلِّ عليهِ؛ فقد نبَّهَتْ هذه الآيةُ "على أنَّه قادرٌ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (نقص).
(2) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 8/ 307.
(3) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 432، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 14/ 334، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 6/ 539، والبقاعي، نظم الدرر: 16/ 23.
(4) البقاعي، نظم الدرر: 6/ 209.

على التّمييز بعدَ شديدِ المزْج، وأنَّه قدِر على كلِّ شيءٍ مِنَ الأرزاق والآجال والمصائبِ والأفراحِ؛ فلا ثمرةَ للمَكْر إلّا ما يلحَق الماكِرَ مِن الحَرجِ والعقوبة مِنَ الله، والضَّرَر"[1].

علّةُ الإظهارِ في موضِعِ الإضْمارِ:

هذا الدَّليلُ يَظْهَرُ بـه الألـوهـيَّـةُ الـحـقَّـةُ ظـهـورًا قويًّا

عبَّر القرآنُ باسْمِ الجلالةِ مُظْهَرًا في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾؛ لطولِ الفصل بين موضِع ذكره في قوله تعالى: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ وبين صدرِ هذه الآيةِ؛ فذلك مِمّا حسَّنَ الإظهارَ في موضِعِ الإضمارِ، وداعيهِ: تجديدُ دليلٍ على مقصدِ المقاصدِ؛ وهو التَّوْحيدُ؛ ففيه تنبيهٌ على أنَّ هذا الدّليلَ مِن شأنِه وحْدَه أنْ يُحقِّقَ المطلوبَ، وأنَّ المُسْتَدَلَّ عليه لا يَتوقَّفُ إثباتُه على مجموعِ الأدلّةِ المذكورةِ في السّورةِ.

نكتةُ تقديم المسند إليهِ (الله):

لا يـقـدر على الخلق إلّا الله تعالى

قدَّمَ القرآنُ المسندَ إليهِ (اللّه) على خبرِه الفعليِّ المُثْبَتِ ﴿خَلَقَكُم﴾ في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾؛ لتحقيقِ الحُكْم الذي تُنْتِجُه الجملةُ الاسميَّةُ الصَّدرِ والفعليَّةُ العجُزِ، وتقريرِه في النَّفْس؛ فإنَّ تلقّيَ اسمِ الجلالةِ يُشْعِرُ نفْسَ المُتلقّي بأنَّ حديثًا عنه يكونُ، فإذا جيءَ بالحديثِ، فقيل: ﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾ الآية: فقد علِمَه؛ وقد وُطِّئَ له، وقُدِّمَ الإعلامُ فيه، فدخَل على القلب دخولَ المأنوسِ به، وقبِلَه قَبولَ المُهيَّأ له، المُطمئنِّ إليه؛ وذلك لا محالةَ أشدُّ لثبوتِه، وأنْفَى للشُّبْهة، وأمنعُ للشَّكِّ، وأدخلُ في التَّحقيق[2]، وفي تصديرِ الآية به مُناسَبةٌ لسَوْقِها مَساقَ الاستدلالِ؛ فإنَّ إثباتَ التّوحيدِ هو المقصدُ الأصيلُ، أي: واللّهُ الذي له جميعُ صفات الكمالِ خلقكم مِن تراب... إلخ، وفيه أيضًا: دلالة قصرِ المسنَد على المسنَد

(1) البقاعي، نظم الدرر: 6/ 209.
(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 132.

إليه دون أنْ يتعدّاه إلى الأصنام التي يعبدُها المشركونَ مِن دون اللّه؛ قصرًا إضافيًّا إفراديًّا؛ فإنَّ هذهِ الآيةَ "في أمر الأصنام، وفي بعثِ الأجساد مِنَ القبور"[1]، فهم يُشركون مع اللّه غيرَه في الألوهيَّة والعبادة، وهو قصرُ صفةٍ على موصوفٍ، والتّوكيدُ الّذي فيه يواجِه إنكارَ أهل الكفرِ للبعثِ والتّوحيدِ، وتكذيبَهُم ذلك.

علّةُ التّعبيرِ بالخَلْقِ ماضيًا:

الخَلْقُ هو الأبَرُّ بالمُسْتَدَلِّ عليهِ

جعَل القرآنُ المسندَ إلى اسمِ الجلالةِ الخَلْقَ في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم﴾؛ لأنَّه دليلٌ على البعثِ؛ وهو إيجادُ الشّيءِ مِنَ الشّيءِ، والمعنى: واللّه خلقكم ابتداءً مِنَ التُّراب في ضِمْنِ خلْقِ آدمَ عليه السلام منه خلْقًا إجماليًّا، وهو دالٌّ على الحِكْمةِ أيضًا؛ لأنَّه في الأصلِ: التَّقديرُ المستقيمُ، ونظَم القرآنُ معنَى الخَلْق فِعْلًا ماضيًا؛ إبلاغًا في الاستدلالِ؛ بالتَّنْبيهِ على أَصْلِ الخَلْقِ؛ وهو خَلْقُ آدَم عليه السلام؛ وكأنَّ اللّه قد خلَق (النّاسَ) بخَلْقِه؛ فلكُم أيُّها المُكذِّبون عِبْرةٌ فيمَن سَبقَكُم مِن أبيكم الأوَّلِ ومِن آبائِكم وأجدادِكُم الَّذين تفرَّعوا عنهُ.

علّةُ جريانِ المعنَى على الخطاب:

المواجهةُ بالمعلومِ أفعلُ في النُّفوسِ؛ كأنَّها تُعيدُه عليها مِن جديدٍ

بنَى القرآنُ المعنَى في أوَّلِ هذه الآيةِ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ على طريقةِ الخطابِ؛ بتسليط كلٍّ مِن فِعْلِ الخَلْقِ وفِعْلِ الجَعْلِ على ضميرِ الخطابِ (الكافِ)؛ والمُخاطَبُ في ظاهرِ اللَّفْظِ النّاسُ جميعًا، والمقصودُ في المقامِ الأوَّلِ أهلُ الكفرِ والشِّرْكِ مُنْكِرو البَعْثِ، وداعي ذلك عِلْمُهُم به؛ واللّه يُذكِّرُهم "بأصل التّكوينِ الأوّلِ مِن تراب، وهو ما تقرَّرَ علمُه لدى جميعِ البشرِ مِن أنَّ أصلَهُم وهو البشرُ الأوّلُ خُلِق مِن طينٍ؛ فصار ذلك حقيقةً مُقرَّرةً في علم البشر"[2]، ووراءَ ذلك إلزامُهُم بمُقْتضَى هذا الدّليلِ المعلومِ لديهِم.

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 432.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 275.

معنَى الجارِّ والمجرورِ:

لـو عُـبِّر بغيرِ الـتُّرابِ لضاعَ المعنَى البيانيُّ الذي يَضيعُ معه رَوْنَقُ البلاغةِ

كلمةُ ﴿مِّن﴾ في قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾ معناها ابتداءُ الغايةِ، أي: خلقَكُم ابتداءً مِن ترابٍ؛ وهذا يُشاكِلُ الحديثَ عن أصلِ الخَلْقِ، وأفادَ الحرفُ بيانَ حالِ الخلق بأنَّه من تراب، وجعَل القرآنُ الخَلْقَ مِن ترابٍ؛ لأنَّه الَّذي خُلِقَ منه أبو البشر؛ آدمُ عليه السلام، والمقصودُ بيانُ أصلِ الخَلْقِ؛ وهو خلْقُ آدمَ، والتُّرابُ أغلبُ أجزائِه؛ فمنه تكوينُه؛ فمزجَه اللهُ منه مزجًا لا يُمكِنُ لغيرِه تمييزُه، والتُّرابُ هو المناسبُ لِما تجرَّدَت له السّورةُ مِنَ الاختراعِ وتعريفِ العبادِ بالخَلْقِ؛ أي: إنَّه تعالى الفاطِرُ؛ ذلك أنَّ إبداعَ ما أسْكَنَه أنواعَ الأنوار بالهداية والعلوم الباهرة مِنَ التُّرابِ الذي هو أكثفُ الأشياءِ أغربُ؛ فهو دالٌّ على ما تجرَّدَتْ له السّورةُ[1].

سِرُّ تنكيرِ التُّراب:

تـكـوَّنَ آدمُ مِن نـوعٍ مِـن أنـواعِ التُّرابِ

نظَم القرآنُ التُّرابَ نكرةً في قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾؛ للدّلالةِ على النَّوْعيَّةِ، أي: واللهِ خلقكم مِن نوعٍ مِنَ التُّرابِ مخصوصٍ عجيبٍ؛ ألا تراه قد خُلِقَ منه أبو البشرِ آدمُ عليه السلام؟!، كما نلمحُ في التّنكير إشارةً إلى أنّ أصل الإنسان من شيءٍ قليلِ الأهمّيّة، ومن ثمَّ لا ينبغي أنْ يغترَّ بالدّنيا ويطلبَ العزّةَ بغير اللهِ، وفي تحديد مادّة المخلوقِ الأوّل الّذي صار إنسانًا من مجرّد تراب؛ دليلٌ واضحٌ على أنَّ البعث أمرٌ ممكنٌ؛ لأنّ الإنسانَ تحلّل وعاد إلى التّراب، فيعادُ بعد ذلك التّحلُّلِ بجمع أجزائِهِ إلى الحياة مجدَّدًا.

علّةُ التّعبيرِ بـ ﴿ثُمَّ﴾:

قـد تـكـونُ (ثـمّ) عـلـى بـابـهـا أو للتّفاوتِ الرُّتبيِّ مَعًا

عبَّر القرآنُ بـ ﴿ثُمَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾؛ لأنَّ بينَ الخَلْقِ الثّاني التَّفْصيليِّ - خَلْقِ التَّناسُلِ - وبينَ الخَلْقِ الأوَّلِ الإجماليِّ تراخيًا؛ فكانَتْ ﴿ثُمَّ﴾ على أصلِها، ولمّا كانَ الخَلْقُ مِن نطفةٍ فوقَ الخَلْقِ

(1) البقاعي، نظم الدرر: 2/ 100 و: 5/ 208.

مِن ترابٍ كانت ﴿ثُمَّ﴾ للتّفاوت الرُّتْبيِّ أيضًا، والمعنى: ثمّ بعدَ ذلك في الزَّمانِ والرُّتْبةِ خلَقَكُم مِن نطفةٍ لا مناسبةَ بينها وبين التُّراب؛ دلالةً على كمالِ القدرة والفِعْل بالاختيار[1]، وليكونَ الخلقُ منَ التّراب دليلًا باهرًا على الإعادةِ منَ التّرابِ مجدَّدًا لكلِّ المخلوقات.

سِرُّ تَكرارِ (مِنْ) والتّنكيرِ للمجرور:

كلُّ مرحلةٍ مِن مراحلِ خَلْقِ الإنسانِ تدلُّ على الله!

في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ عطفٌ بـ ﴿ثُمَّ﴾ على ﴿مِّن تُرَابٍ﴾، والمعطوفُ على المجرورِ مجرورٌ؛ وكان الأصلُ والظّاهرُ غيابَ (مِن) الجارّة الثّانية، لكنَّ القرآنَ كرَّرَها؛ تصويرًا لعظمةِ الخَلْقِ مِن نطفةٍ، وأنَّه خَلْقٌ حقيقٌ أنْ يكونَ وحْدَه دالًّا على كمالِ قدرةِ اللّه تعالى وتمامِها؛ بما يُشْعِر به تَكرارُها مِن استقلالِ ما بعدَها، ونظَم القرآنُ (النُّطْفَةَ) نكرةً؛ للدّلالة على النَّوعيَّة، أي: مِن نوعٍ مِنَ النُّطْفةِ مخصوصٍ؛ فقد جعلَها اللّهُ أصلًا ثانيًا مِثْليًّا مِن ذلكَ الأصلِ التُّرابيِّ أشدَّ امتزاجًا منه[2].

علّةُ التّعبيرِ بـ ﴿ثُمَّ﴾:

الجعلُ أزواجًا يدلُّ على البَعْثِ

عبَّر القرآنُ بـ ﴿ثُمَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا﴾ العاطفةِ لِما بعدَها على ما بعدَ ﴿ثُمَّ﴾ في قوله: ﴿ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ معَ كونِ هذا الجَعْلِ مِن تمامِ الخَلْقِ مِن نطفةٍ؛ للدّلالة على التّرتيبِ الرُّتْبيِّ الّذي هو أهَمُّ في الغرضِ الّذي هو دلالةُ التّكوينِ على بديعِ صُنْعِ الخالقِ سبحانه؛ فذلك موَزَّعٌ على مضمونِ قولِه: ﴿ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾[3].

علّةُ التّعبيرِ بالجعلِ مادّةً وصيغةً:

الازدواجُ أساسٌ في تركيبِ النُّطْفةِ

عدَل القرآنُ عنِ الخَلْقِ إلى التّعبيرِ بـ(الجَعْلِ) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا﴾؛ لأنَّ جعْلَهُم أزواجًا حالةٌ في التَّكْوينِ الثّاني

(1) البقاعي، نظم الدرر: 6/ 209.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 6/ 209.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 276.

الذي هو الخَلْقُ مِن نطفةٍ؛ فهذا الجَعْلُ أزواجًا شرطُ هذا التَّكْوينِ الثّاني مِنَ (الازدواج)؛ وهذا الجعلُ معناه تصييرُ الشّيء على حالةٍ دونَ حالةٍ، وإنّما عقّب الأزواج بعدَ النّطفةِ دونَ التّراب؛ لأنَّ النُّطفةَ تتّصفُ بالذّكر والأنثى دونَ التّراب الّذي خُلق منه آدمُ ﷺ، وأمُّنا حواءُ التي خُلقتْ من ضلعِه؛ والاستدلالُ بدِقَّة صُنْع النَّوْعِ الإنسانيِّ مِن أعظمِ الدّلائلِ على وُحدانيَّة الصّانع؛ وفيها غُنْيَةٌ عن النَّظَرِ في تأمُّل صُنْعِ بقيَّةِ الحيوان[1]، ونَظَمَ القرآنُ معنَى الجَعْلِ فعلًا ماضيًا؛ تأسيسًا على نَظْمِ الخَلْقِ كذلكَ، ثمّ إنَّ خَلْقَ المخاطبينَ قد كانَ؛ إذْ لا يُخاطَبُ أحدٌ بذلك إلّا وقد أوجدَه اللّه في الحياة، وكانَ مُؤهَّلًا للخطابِ الشَّرْعيِّ، وهذا الجَعْلُ معلومٌ لجميعِ النّاسِ على جهةِ الوضوحِ؛ فلا حاجةَ إلى استحضارِ صورتِه بنظْمِه فعلًا مضارعًا، وفي توالي الأفعالِ الماضية بيانٌ لعظيمِ الامتنانِ بخَلْقِ الإنسان، وأنَّ ذلك الأمرَ المتحقّقَ لا يقدرُ على فعلِهِ إلّا اللّه تعالى، الذي يخلقُ منَ التّراب ومنَ النُّطفة، ويكونُ منهما الأزواج: الذّكور والإناث.

علّةُ التّعبيرِ بالأزواجِ:

لو عُبِّر بغير الزَّوْج لفسَد المعنى العقليّ، ولضاع المعنى البيانيّ

جعَل القرآنُ المفعولَ الثّانيَ لفعْلِ الجعْلِ ﴿أَزْوَاجًا﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا﴾؛ وهو جَمْعُ زَوْجٍ؛ وتفسيرُه بالذُّكور والإناث يُؤيِّدُه توجيهُ الخطابِ إلى النّاسِ في ظاهرِ اللّفظِ، وجعْلُهُم أزواجًا يدلُّ بقوّةٍ على أنَّ اللّه قادرٌ فاعلٌ مختارٌ، ويُكذِّبُ أهلَ الطّبائعِ، ويدلُّ على البَعْثِ؛ بتمييزِ ما يَصْلُح مِنَ التُّرابِ للذُّكورة والأُنوثة؛ فهما مختلفانِ؛ لأنَّهما اثنانِ، ومتّفقانِ؛ لأنَّ مصدرَهُما واحدٌ، ولو قيل (أصنافا) أفادَ معنى تمييزِ الشَّيئَيْنِ بعضِهما عن بعضٍ[2] دونَ معنى الزّوجيَّة الدّالّةِ على الصّنفِ الذّكريِّ والأنثويِّ ليزدوجا ويُشكِّلا كائنًا جديدًا.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 276، والراغب، المفردات: (زوج).
(2) البقاعي، نظم الدرر: 6/ 209، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 276.

سِرُّ التّنكير في ﴿أَزْوَاجًا﴾:

الكثرةُ في الدّليلِ مِـن وجـوهِ الإحسانِ فيهِ

نظَم القرآنُ الأزواجَ نكرةً، فقال: ﴿ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا﴾؛ للدّلالةِ على التّكثيرِ، أي: ثمّ جعلَكم أزواجًا كثيرةً، تدلُّ تلك الكثرةُ على كمال قدرةِ الله تعالى، وأنَّه فاعلٌ مختارٌ، وهذا التّنكيرُ فضلًا عنِ الجمعيَّةِ يُؤدّي مُؤدَّى جَمْعِ الكثرة.

سرُّ الوصل:

الدّليلُ الواحدُ على المطلوبُ جملةٌ مِنَ الأدِلَّةِ!!

(الواوُ) في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ﴾ عاطفةٌ لما بعدَها على جملة: ﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا﴾ من عطفِ دليلٍ على دليل؛ إذ "بعدَ الاستدلالِ بما في بدْءِ التّكوينِ الثّاني مِنَ التّلاقُحِ بينَ النُّطْفتيْنِ؛ استدلَّ بما ينشأُ عن ذلك مِنَ الأطوارِ العارضةِ للنُّطْفة في الرَّحِم؛ وهو أطْوارُ الحَمْلِ من أوَّلِه إلى الوَضْعِ"[1]، فقد أُريدَ إشراكُ المعطوفِ مع المعطوفِ عليه في الإخبار عنِ الله تعالى؛ تعريفًا بجانبٍ مِن جوانب ألوهيَّتِه الحقَّة؛ فالحَمْلُ أيضًا مُكذِّبٌ لأهلِ الطَّبائعِ بأنَّه لا يكونُ مِن كلِّ جماعٍ[2]، وأفادَ العطفُ أيضًا اختصاصَ خلقِ الإنسان بالله، وأنَّ علمَ ما تحملُهُ الإناث وما تضَعُهُ لا يجري إلّا بعلمِه، فهو المُحيط علمُهُ بذلك ولا يُشارِكُهُ أحدٌ في الخلقِ والإيجاد.

نكتةُ تقديم أحد الجملتين على الأخرى:

التّدريجُ في الخَلْقِ مِن مظاهرِ الحِكْمة

قدَّم القرآنُ جملة: ﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا﴾ على جملة: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾؛ لأنَّ الثّانيةَ مُشْتقَّةٌ مِنَ الأولى، وخارِجةٌ مِن رَحِمِها؛ فهو كعطفِ الخاصِّ بعدَ العامِّ؛ إرشادًا إلى أهمّيَّة الخاصِّ في سياقِ الاستدلالِ، والثّانيةُ مبنيَّةٌ على الأولى؛ فهي مُؤسَّسةٌ على أحوالِ النُّطْفةِ في الرَّحِم واجتماعِ الأزواج.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 276.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 6/ 209.

علّةُ التّعبيرِ بـ(ما):

الأبلـغُ في الاستدلالِ كونُ (ما) لنفيِ الحالِ

كلمةُ: (ما) في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ﴾ نافيةٌ غيرُ عاملةٍ باتِّفاقٍ؛ وهي تُخلِصُ المضارعَ بعدَها للحالِ عندَ الأكثرِ، وقد يُقال: إنَّ عمومَ اللّفظ في الآية يُقَوّي حَمْلَ (ما) على الاستقبالِ؛ فالحَمْلُ أمرٌ عامٌّ، وفاعلُه قد دخلت عليه ﴿مِنْ﴾، فزادتْهُ عمومًا، لكنَّ القرآنَ قصَد غيرَ ذلك؛ وأرادَ إبرازَ الاستدلالِ بالحَمْلِ على المطلوبِ؛ مِن تكذيب أهلِ الطّبائعِ، وتقريرِ قدرتِه تعالى الفاعلةِ المختارةِ؛ والألصقُ بذلك حَمْلُ (ما) على النَّفْي في الحالِ؛ لتمكُّنِ المُخاطَبينَ منهُ مِن أوَّلِ وجودٍ لهُ في الأُنْثَى؛ وبذلك يعْظُم الاستدلالُ بذلك الحَمْلِ ويفْخُم في نفوسِ المُتلقّين.

دلالةُ المضارعة في ﴿تَحْمِلُ﴾:

تجدُّدُ الحَمْلِ ميزةٌ في كونِه دليلًا

نظَم القرآنُ معنَى الحَمْل فعلًا مضارعًا، فقال: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ﴾ نَظَرًا إلى تجدُّدِ الحَمْلِ؛ بكثرةِ الإناثِ الحواملِ، وهذا جهةُ قوّةٍ للدّليلِ، ونظرًا إلى تطوُّرِ الحَمْلِ الواحدِ في نفسِه، ونمائِه، وترقّيهِ؛ فهو ينمو شيئًا فشيئًا، واللّه عليمٌ بكلِّ ذلكَ.

دلالةُ حرف الجرّ ﴿مِنْ﴾:

عمومُ الأنثى مُشاكِلٌ لأصلِ الخَلْقِ

فاعلُ الحملِ في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ﴾ مجرورٌ لفظًا مرفوعٌ محلًّا؛ لدخولِ ﴿مِنْ﴾ الزّائدة عليه؛ إذِ الأصلُ في الصِّناعةِ ألّا تكونَ، ولكن لمّا كان سياقُ الجملةِ لتقرير سَعة علمِه تعالى وشمولِه؛ المُستلزِم لكمال قدرتِه وتمامِها زيدَتْ ﴿مِنْ﴾؛ للدّلالة على كمالِ الاستغراقِ، فيزدادُ العمومُ الذي في ﴿أُنثَىٰ﴾[1].

علّةُ التّعبيرِ بـ(الأُنثى) منكّرةً:

لو عُبِّر بغير الأُنثى ضاعَ المعنى البيانيُّ

جعَل القرآنُ فاعلَ الحَمْلِ (الأنثى) دونَ المرأةِ أوِ الزّوجةِ ونحوِهما في قولِه تعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ﴾؛ للتّنْبيهِ على علْمِ اللّه

(1) البقاعي، نظم الدرر: 6/ 209.

بكلِّ حملٍ، لأنّ الغرضَ بيانُ كمالِ علمِه، فكانَ التّركيز على الوضْع منَ الأنثى مطلقًا، بخلاف ما لو ذكرَ (الزّوجة والمرأة) فإنّه يُشير إلى أنّ علمَه بما كانَ مِن طريقٍ شرعيٍّ فحَسبُ، ونظَم القرآنُ الأنثى نكرةً في سياقِ النَّفي الذي هو بـ(ما)؛ للدّلالة على العموم؛ بقرينة قولِه: ﴿إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾؛ لأنَّ القَصْدَ إثباتُ علمِ اللّه المُحيطِ بكلّ شيءٍ ظاهرًا كانَ أوْ خَفيًّا.

جمالية الترقّي في نسق النظم بالعطف:

في أجزاءِ الاستدلالِ تَرَقٍّ؛ لأنَّ الحَمْلَ قبلَ الوَضْعِ

قدَّم القرآنُ (الحَمْلَ) على (الوَضْعِ) في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ﴾؛ لأنَّ الاستدلالَ في الآية أُدْمِج فيه التّنبيهُ على إحاطة علْمِ اللّه بالكائنات الخفيَّة والظّاهرة، ولكون العِلْم بالخفيّاتِ أعلى قَدَّم القرآنُ ذِكْرَ الحَمْل على ذِكْرِ الوَضْعِ، والمقصودُ مِن عطفِ (الوضع) أنْ يُدفَع توهُّمُ وقوفِ العلْم عند الخفيّات التي هي مِنَ الغيبِ دون الظّواهر، بأنْ يشتغلَ عنها بتدبيرِ خفيّاتها كما هو شأنُ كُبَراء العُلَماء مِنَ الخَلْقِ، ولظهور استحالةِ توجُّهٍ لإرادة الخلْق نحوَ مجهولٍ عندَ مُريده[1].

سِرُّ الوصل:

وَضْعُ الحَمْلِ دليلٌ مستقِلٌّ

(الواوُ) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ عاطفةٌ لِما بعدَها على الجملةِ التي بعدَ الواو في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ﴾؛ فهو خبرٌ عنِ اللّه تعالى كجُملة: ﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾، والوَضْعُ كالحَمْلِ في الدّلالة على تكذيبِ أهلِ الطّبائعِ؛ لأنَّ كلَّ وضعٍ لا يَتِمُّ كلَّما حُمِلَ به[2]، ولا يبعدُ أنْ يكونَ المرادُ بعطفِ (الوَضْع) على (الحَمْل) إحاطةَ علْمِ اللّه بما يكونُ بينَهما من تبدُّلاتٍ في الحملِ إلى حينِ وضعِه، فهو تعالى كما يُحيطُ علمُهُ ساعةَ الحَمْل وساعةَ الوَضْع فإنَّ علمَهُ مُحيطٌ بما بينَهما.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 276.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 6/ 209.

علّةُ التّعبيرِ بـ(لا):

كلمةُ (لا) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ نافيةٌ غيرُ عاملةٍ، وهي نافيةٌ للفعْل في الاستقبالِ؛ لأنَّ الوَضْعَ نهايةُ الحَمْلِ الذي يَسْتَغْرِقُ أَشْهُرًا؛ فهو بالنِّسْبةِ للحَمْلِ مُسْتَقْبَلٌ، وليس كلُّ حَمْلٍ يتِمُّ إلى الوَضْعِ.

علم الله تعالى محيط بما قلَّ وجلَّ

علّةُ التّعبيرِ بـ(الوضع):

عبَّر القرآنُ بـ(الوَضْع) دونَ الولادة مثلًا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾؛ لمناسبةِ الخَلْقِ من تُرابٍ الذي في صدرِ الآيةِ؛ لأنَّ مادَّة الوضع تدورُ على الخَفْضِ للشّيءِ وحطِّه، والخَفْضُ ضدُّ الرَّفْعِ، وللتّنْبيهِ في لُطْفٍ على حالِ الإنسانِ المُلازِم له؛ ما دام حيًّا؛ وهو الضَّعْفُ والانكسارُ والاحتياجُ والافتقارُ، ثمَّ هو الآنَ يُنْكِرُ التّوحيدَ والبَعْثَ وغيرَ ذلك، ويكونُ خصيمًا لمَن خلَقَه من نطفةٍ!! كما أنَّ مَن أحاطَ علمُهُ بحَمْلِ الإنسانِ ووَضْعِه فإنَّه قادرٌ على خَلْقِ الإنسانِ من تُرابٍ، ومن نُطفةٍ، وقادرٌ على إحيائِه وبَعْثِه ونَشْرِه، بقي أنَّ بين (الحمل والوضع) طباقًا يُشير إلى علمِ اللّه الكاملِ بأقصى الحالَين المتضادَّين، وما يكونُ بينَهما.

الإنسانُ محمولٌ موضوعٌ؛ ثم يُنكرُ على الله!:

دلالةُ المضارعة في ﴿وَلَا تَضَعُ﴾:

نظَم القرآنُ معنَى (الوَضْع) فعلًا مضارعًا في قوله: ﴿وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾؛ تصويرًا للحركيَّةِ التي فيه، التي تجعلُ حالةَ الوَضْعِ فيها معنى التَّجدُّدِ؛ نظرًا إلى صعوبةِ إخراجِ المولودِ من رحِم أُمِّه وعُسْرِه، وتنبيهًا على تجدُّد الوضعِ؛ بكثرةِ الإناثِ الواضعاتِ من جهةٍ، وبكثرة الوضع من واحدةٍ منَ الإناثِ من جهةٍ أخرى.

تكرارُ الوضعِ واستمرارُه وكثرتُه إبرازٌ للاستدلال

معنَى (الباء) ودلالةُ التّعبيرِ بها:

(الباءُ) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ للمُلابَسة، والمعنى: وما تحملُ من أُنثى ولا تضع هذه الأنثى إلّا مُلتبِسَةً بعلمِه

سَعَةُ العِلْمِ تدلُّ على تمامِ القُدرة

تعالى تابعةً لمَشيئته أوْ للمُصاحَبَة، أي: وما تَحملُ مِن أُنثى ولا تَضَعُ إلّا مَعَ عِلْمِه، وإلّا معلومةً، والحَمْلُ على المُلابَسة التي هي الإلصاقُ أبلغُ؛ لأنَّ (الباءَ) حينئذٍ تُصوِّرُ حقيقةَ إحاطةِ عِلْمِ الله تعالى بالأُنثى وأَحوالها؛ مِنَ الكمالِ والتَّمام[1]، وفي جَعْلِ كلٍّ مِنَ (الحَمْل والوَضْع) مُقترنًا بعِلْمِ الله استعارةٌ تصريحيّةٌ تبعيَّةٌ، وفي ذلك دلالةٌ على كمالِ المُصاحبة بين كلٍّ مِنَ الحمل والوضع وبين علمِ الله تعالى المقاربِ لهما كما يقاربُ الصّاحبُ صاحبَه.

بلاغةُ وقوع الجارّ والمجرور ﴿بِعِلْمِهِۦ﴾ حالاً:

الجارُّ والمجرور في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ في موضعِ نصبٍ؛ حالٌ مِنَ الفاعلِ، أي: إلّا مُلتبِسةً بعلمِه تعالى ومعلومةً له، ومعلوميَّةُ الفاعلِ راجعةٌ إلى معلوميَّةِ أحوالِه مُفصَّلةً، ومنها حالُ ما حملتْهُ الأنثى ووضَعَتْه، فجعْلُه حالًا مِنَ الفاعلِ أبلغُ معنًى وأحْسَنُ لفظًا مِن جعْلِه حالًا مِنَ المفعول؛ أعني المحمول والموضوع وإنْ كان ذلك مُقْتضَى سياقِ الكلام؛ لأنَّ المفعولَ محذوفٌ متروكٌ، وإثباتُ العِلْم على المحمول والموضوع بإثبات العِلْم بالحامِلِ والواضِعِ لأجلها أبلغُ مِن إثباتِه لهما ابتداءً، وجعْلُه حالًا مِنَ الحَمْلِ والوَضْعِ أنفُسِهما خلافُ الظّاهرِ، والتَّعبيرُ بالمصدرِ (العِلْم) إبلاغٌ في تقريرِ عِلْمِه تعالى بالأنثى؛ حَمْلًا ووضْعًا[2].

حـالُ الأنـثـى حَـمْـلًا ووضْـعًـا يدلُّ على الله

علّةُ الإضافةِ في ﴿بِعِلْمِهِۦ﴾:

أُضيفَ (العِلْم) إلى ضمير اسم الجلالةِ في قوله: ﴿إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ دون الاسمِ الظّاهرِ؛ ليربطَ القرآنُ المعنى مِن قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾ إلى آخر قوله تعالى: ﴿وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾

ليس كلُّ ما جاءَ عـلى أصـلِـه لا يُسأل عن سببه

(1) البقاعي، نظم الدرر: 6/ 209، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 469، والآلوسي، روح المعاني: 22/ 177، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 276.

(2) الطيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: 12/ 620، ومحيي الدين درويش، إعراب القرآن وبيانه: 12/ 272، والآلوسي، روح المعاني: 22/ 177، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 276.

بعضَه ببعضٍ في أذهان المُتلقّينَ؛ ليُجدِّدوا فِكْرًا وتأمُّلًا في مجموعِ المعنَى، وليَبْرُزَ المطلوبُ المُستدلُّ عليه في نفوسِهم وقلوبِهم بقوّةٍ.

بلاغةُ القصر في الجملة:

في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ قُصِرَ حَمْلُ كلِّ أنثى ووضْعُها على التَّلبُّسِ بعِلْمِ اللّه تعالى؛ قصرَ موصوفٍ على صفةٍ؛ قصرًا إضافيًّا إفراديًّا؛ لأنَّ المقصودَ إثباتُ المقصورِ للّه تعالى، ونفيُه عنِ الأصنام التي يعبدُها أهلُ الكفر والشِّرك مِن دون اللّه سبحانه، وطريقُ القصرِ النَّفيُ والاستثناءُ، والاستثناءُ مفرَّغٌ مِن عمومِ الأحوالِ؛ وهذا الطّريقُ معَ التَّوكيدِ الذي في القَصْرِ يواجِهُ إنكارَ القومِ المُخاطَبينَ مِن أهل الكفر والشِّرك، ويُعْلِمُهم أنَّ ذلك الحَمْلَ والوضْعَ إنّما هو بقدرتِه تعالى، ويدخلُ في مضمونِ القصرِ عِلْمُ اللّه بوقتِ الحَمْلِ والوَضْعِ، ونوعِ الحَمْلِ، أي: المحمولِ، وشكْلِه، وغيرِ ذلك، واللّهُ مُخْتصٌّ بكلِّ ذلك حتّى عن أُمِّ المحمولِ التي هيَ أقربُ إليه، فلا يكونُ كلُّ ذلك إلّا بقدرتِه، فما شاءَ أتمَّه، وما شاءَ أخْرَجَه[1].

في مواجَهةِ الإنكارِ اعتدادٌ به؛ فتحريكٌ إلى تجديدِ التَّأمُّلِ في المُنْكَرِ

سِرُّ وصل جملة ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾:

(الواوُ) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾ عاطفةٌ للجملةِ بعدَها على الجملة التي بعدَ الواو في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾؛ فالمعطوفُ خبرٌ عنِ اللّه أيضًا؛ مِن عطفِ دليلٍ على دليلٍ؛ لأنَّ ما بعدَ الوَضْعِ أوِ الولادَةِ يدلُّ على أنَّ اللّه قادرٌ فاعلٌ مختارٌ؛ لتفاضُلِ النّاسِ في الأعمار؛ معَ تماثُلِهم في الحقيقة، ولَمّا كان الحديثُ عنِ التّكْوينِ يَستتْبِعُ ذِكْرَ الموتِ المكتوبِ على كلِّ بشرٍ؛ جاءَ القرآنُ بذِكْرِ عِلْمِه بالآجال والأعمار للتّنبيه على سَعَةِ العِلْمِ الإلهيِّ[2]، والفعلُ الأوّل منفيٌّ بـ (ما)، والثّاني منفيٌّ بـ(لا)؛

الإنسانُ مِن أصلِ خلْقِه إلى موته تدلُّ أحوالُه على الله

(1) البقاعي، نظم الدرر: 6/ 209، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 276.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 6/ 209، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 277.

كالفعلَيْنِ في المعطوفِ عليه؛ مع اشتمال المعطوفِ على قصرٍ كالذي في المعطوفِ عليه؛ وبهذا يشتدُّ الارتباطُ بينَ المعاني.

علّةُ التّعبيرِ بـ(ما):

أحـوالُ النّـاسِ مُشاهَدةٌ لهم

كلمة: (ما) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ﴾ نافيةٌ للفِعْلِ بعدَها في الحالِ؛ لأنَّ التّعميرَ - الّذي هو جَعْلُ الإنسانِ عامِرًا، أي: باقيًا في الحياة، ويُقال: (عمَّرَه) بالتّضعيف؛ جعَلَه باقيًا مدّةً زائدةً على المُدَّة المُتعارَفةِ في أعمارِ الأجيالِ - ؛ مُشاهَدٌ لكلِّ أحدٍ في الحالِ، وقد أُريدَ ذلك بقرينة إخراجِه في صورة المضارعِ.

علّةُ التّعبيرِ بفعل (التّعمير) مضارعًا:

خلق الله عباده لعمارة الأرض بطاعته

لمّا قصَد القرآنُ إلى بيانِ التّفاوُتِ بينَ النّاسِ في الأعمارِ مع الاشتراكِ والتّساوي في أصلِ الخَلْقِ؛ عبَّر بالتّعمير فقال: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾؛ وتنبيهًا على أنَّ هذا الإنسانَ هو أصلُ عمارةِ الأرضِ؛ فإنَّ العُمُرَ اسْمٌ لمُدَّة عمارةِ البدنِ بالحياة، والزّيادةُ في عمر مَن طال عمرُه أي: صار إلى طولِ العمرِ بالفِعْلِ حِسًّا أوْ معنًى، إنّما هيَ زيادةُ الفاعلِ القادرِ المختارِ، والتي لولاها لكان عمرُه أقْصَرَ ممّا وصَل إليه[1]، ونظَم القرآنُ معنَى التّعميرِ فعلًا مضارِعًا استحضارًا لأحوالِ الإنسانِ المعمّر، وتصويرًا لحركةِ حياتِه في الوجودِ؛ كأنَّ كلَّ عامٍ مِن أعوامِ حياتِه عمرٌ مستقِلٌّ؛ استظهارًا لإنعامِه تعالى، ولكمالِ قدرةِ اللّهِ تعالى، وسَعةِ علْمِه المُحيطِ بكلِّ شيء.

دلالةُ البناءِ للمفعولِ في ﴿يُعَمَّرُ﴾ و﴿يُنقَصُ﴾:

إنَّما يَقْدِرُ على التّعميرِ والنّقْصِ اللهُ

نظَم القرآنُ كلًّا مِن معنى التّعميرِ والنّقص على إحدى قراءتَيْنِ متواتريْنِ في قوله: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ فعلًا مبنيًّا لِما لم يُسَمَّ فاعلُه: ﴿يُعَمَّرُ﴾ - ﴿يُنقَصُ﴾؛ للدّلالةِ على عظيمِ

(1) البقاعي، نظم الدرر: 6/ 209.

اقتدارِه سبحانه على التّعمير والنّقص، وأنّهما سَهْلٌ عليه، وأنَّ كلًّا منهما هو المقصودُ بالإسنادِ[1].

دلالةُ الجارّ والمجرور:

ما أعظم عِلْمَ اللهِ المُحيطَ بكلّ شيءٍ!!

المجرورُ في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾ فاعلُ فِعْلِ التّعمير؛ وهو مجرورٌ لفظًا مرفوعٌ محلًّا؛ لدخولِ: ﴿مِن﴾ الزّائدة عليه؛ إذِ الأصلُ في الصِّناعةِ ألّا تكون، ولكِنْ لَمّا كانَتْ سعةُ العلم وتمامُه دالَّا على القدرةِ التّامةِ المختارةِ كانت زيادةُ: ﴿مِن﴾ دالَّةً على كمالِ الاستغراقِ؛ وهذا إبلاغٌ في العمومِ المستفادِ بوقوعِ الفاعلِ نكرةً في سياقِ النَّفْي، وعبَّر القرآنُ بقوله تعالى: ﴿مُّعَمَّرٍ﴾ عن (أحد) باعتبار مصيرِه مجازًا مرسلًا؛ باعتبار ما سيكونُ، والمعنى: وما يُمَدُّ في عُمرِ أحدٍ، وفي ذلك تمهيدٌ لأسلوبِ الاستخدام الحاصلِ بعوْدِ الضّميرِ على: ﴿مُّعَمَّرٍ﴾؛ لأنَّه يتأسَّسُ عليه الجملةُ المعطوفةُ: ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾؛ وهذا يكشفُ عن شدة ارتباطِ الثّانية بالأولى، ونظَم القرآنُ فاعلَ فِعْلِ التّعمير: نكرةً في سياقِ النَّفْي الكائنِ بـ(ما)؛ فأفادَ معنى العموم؛ لأنَّ مِن مقاصدِ سياقِ الآيةِ التّنْبيهَ على سَعَة العِلْمِ الإلهيِّ.

بلاغةُ الاستخدامِ:

في الاستخدام تـمـامُ المقابلةِ وكمالُها

الضّميرُ المجرورُ محلًّا في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ عائدٌ على: ﴿مُّعَمَّرٍ﴾؛ على تأويلِه بـ (أحدٍ)؛ كأنَّه قيل: وما يُعمَّر مِن أحدٍ، ولا يَنْقُصُ مِن عُمُرِه، أي: عُمُرِ أحدٍ وآخَر؛ وهذا كلامٌ جارٍ على التّسامُحِ في مِثْلِه في الاستعمالِ، ومعتمدٌ على أنَّ السّامعينَ يَفْهمون المرادَ، فهو على طريقة قولِهم: لا يُثيب اللّهُ عبدًا ولا يُعاقبُه إلّا بحقٍّ، لكِنْ لا على معنى: لا يَنقص عمرُه بعدَ كونِه زائدًا؛ على معنى: لا يُجعلُ مِنَ الابتداءِ ناقصًا، فالمعمَّرُ المذكورُ المرادُ به الفِعْلُ، الّذي

(1) البقاعي، نظم الدرر: 6/ 209.

عادَ إليه الضّميرُ المُعمّرُ بالقوّة؛ فهو مِن بديعِ الاستخدامِ[1]، ولو كان التّعبيرُ بـ(أحد) صراحةً لَما صحَّ هذا المعنى[2].

سِرُّ الوَصْلِ:

الـشّيءُ وضِـدُّه يدلّانِ على الله!

(الواوُ) في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ عاطفةٌ للجملةِ بعدَها على جملة: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾؛ فهي إخبارٌ عنِ اللّه تعالى أيضًا، والتَّقابُلُ بينَ معنَى الجملتيْنِ ظاهرٌ؛ فالمُعمَّرُ يُقابلُه المنقوصُ.

علّةُ النّفي بـ(لا):

التّـعـبـيرُ بـ(لا) مَنظورٌ فيه إلى مآلِ النَّقْصِ

لَمّا كان النَّقْصُ المذكورُ في قوله: ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ مدلولًا عليه بالموتِ، وكانَ الموتُ غيْبًا إنّما يعلمُه اللّهُ تعالى؛ وكانَ النَّقْصُ مُستقبَلًا عُبِّر بـ (لا) النّافيةِ التي تدلُّ على نفيِ الفعلِ بعدَها في المستقبلِ، ولَمّا كانَ النَّقْصُ أكثرَ مِنَ التّعمير؛ على قراءةِ البناءِ للفاعلِ ناسبَه التّعبيرُ بـ(لا)؛ فزمانُ النّقْصِ مُمْتدٌّ طويلٌ.

علّةُ التّعبيرِ بـ(النَّقْصِ) مضارعًا:

في النّقْصِ إبرازٌ لمعنَى الزّيادةِ في التّعميرِ

لَمّا كانَ التّعميرُ فيه معنَى الزّيادةِ كانَ المقابلُ له النَّقْصَ؛ فقال تعالى: ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾، وهذا النَّقْصُ يدلُّ على قدرة اللّه الفاعلةِ المختارةِ؛ فهذا المُعمّرُ بالقوّة كان قابلًا في العادةِ لطولِ العمر؛ فلم يعمّر بنقْصِ الفاعلِ المختارِ نقْصًا لولاهُ لطالَ عمرُه، ونظَم القرآنُ معنَى النَّقْصِ فعلًا مضارعًا؛ نظرًا إلى تجدُّدِ مُشاهَدةِ مَن ينقص عمرُه بعلامةِ الموتِ؛ لا سيَّما أنَّ هؤلاءِ كثيرونَ؛ على قراءةِ البناءِ للمفعول، وإرشادًا إلى مُشاهدةِ تجدُّد ما يدلُّ على كمال قدرةِ اللّه تعالى في هذا النَّقْصِ، ونلاحظُ طباقًا بين ﴿يُعَمَّرُ﴾ و﴿يُنقَصُ﴾

(1) الاستخدامُ هو: أنْ يُراد بلفظٍ له معنيانِ أحدُهما، ثم بضميرِه معناه الآخرُ، أو يُرادَ بأحد ضميريْهِ أحدُهما، وبالآخَرِ الآخَرُ، يُنظر: الخطيب القزويني، الإيضاح، ص: 570.

(2) الزمخشري، والطِّيبي، الكشاف مع فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: 12/ 620 - 621، والبقاعي، نظم الدرر: 6/ 210، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 469، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 277.

يشيرُ إلى إحاطةِ علْمِ اللّه بعُمُر الإنسان زيادةً ونُقصانًا، وأنَّ كلَّ ذلك مقدورٌ للّه تعالى جارٍ على وفْق علْمِه وإرادته.

التّوجيهُ البلاغيُّ لقراءتَي: ﴿يُنقَصُ﴾:

في القراءتيْنِ تفصيلٌ في شأنِ قُدرته المُختارة

قرأَ يعقوب قولَه تعالى: ﴿وَلَا يَنقُصُ﴾ بفتح الياءِ التَّحْتيَّةِ وضَمِّ القافِ مبنيًّا للفاعلِ، وهذه القراءةُ تشيرُ إلى أنَّ قِصَرَ العُمُرِ أكثرُ مِنَ الزّيادةِ فيه، وقرأَه الباقونَ بضمِّ الياءِ وفتحِ القافِ مبنيًّا للمفعولِ: ﴿وَلَا يُنقَصُ﴾، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مستترٌ يعودُ على المُعمَّر أيضًا، وقد سبَق ذكرُ دلالةِ البناءِ للمفعولِ، ومجموعُ القراءتيْنِ ضرْبٌ مِنَ الإيجازِ[1].

علّةُ التّعبيرِ بالحال:

التّعبيرُ بالكتابِ إبلاغٌ في تقريرِ الحِفْظِ والعِلْمِ الإلهيّ

قولُه تعالى: ﴿فِي كِتَٰبٍ﴾ جارٌّ ومجرورٌ في محلِّ نصبٍ؛ حالٌ مِنَ الفاعلِ، وهو أبلغُ مِن أنْ يُقال: (مكتوبا)؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿فِي كِتَٰبٍ﴾: مِن وجوهٍ معناه: في عِلْمِ اللّه؛ وهو الأعلى؛ وقد قيل فيه: هو اللَّوْحُ المحفوظ، أوْ صحيفةُ الإنسانِ، ووجهُ استعلاءِ هذا الوجهِ أنَّ الجملة في سياقِ تقرير العِلْمِ الإلهيّ؛ وأضبطُه في مجاري عاداتِ النّاسِ ما كُتِبَ؛ فعُبِّر عن علْمِ اللّهِ بالكتابِ مِن أجلِ ذلك خطابًا للنّاس بما يعهدونَه ويعرفونَه؛ مجازًا مرسلًا علاقتُه السَّبَبيَّةُ أوِ الآليَّةُ، أوْ على سبيل الاستعارة التّصريحيّة؛ بجامع شدّةِ الحِفْظِ بين علم اللّه تعالى الّذي لا يغيبُ عنه معلومٌ والشّيءِ المكتوبِ الّذي لا يُزاد فيه، ولا يُنقَص[2].

سِرُّ تنكيرِ ﴿فِي كِتَٰبٍ﴾:

ليس كمِثْلِ عِلْمِه تعالى عِلْم

نظَم القرآنُ (الكتابَ) نكرةً في قوله تعالى: ﴿فِي كِتَٰبٍ﴾؛ للإشارةِ إلى تعظيمه وفخامته؛ فإنَّ كتابًا يَحْوي آجالَ الخَلْقِ

(1) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص: 463، والبقاعي، نظم الدرر: 6/ 210.
(2) الزمخشري، الكشاف: 12/ 625، والبقاعي، نظم الدرر: 6/ 210، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 469، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 276.

وأعمارَهُم وأحوالَهم جديرٌ بأنْ يكونَ كذلك؛ وهذا كشْفٌ عن سَعةِ علمِه تعالى وعَظَمتِه.

بلاغةُ القصر في الجملة:

في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ قُصِرَ تعميرُ كلِّ مُعمّرٍ ونقْصُ كلِّ منقوصٍ على أنْ يكونَ في كتابٍ، أي: في عِلْمِ اللّهِ؛ قصرَ موصوفٍ على صفةٍ؛ قصرًا إضافيًّا إفراديًّا؛ لأنَّ المقصورَ ثابتٌ للّه عِلْمًا، ومنفيٌّ عنِ الأصنام خصوصًا، وغيرِها عمومًا، وطريقُ القصرِ النّفيُ والاستثناءُ؛ وهذا مع التّوكيد الّذي في القصر إنّما هو تحقيقٌ لمضمون الكلام وتوكيدٌ له؛ لأنَّ المقصورَ عليه عندَ أهل الكفر والشّرك يصدقُ أيضًا على ما يعبدونَه مِن دون اللّه؛ وهو الأصنامُ؛ معَ صدقِه على اللّه تعالى.

العِلْمُ يتعلَّقُ بالأشياءِ المَوجودةِ والمَعدومةِ

سِرُّ الفَصْلِ خاتمة الآية:

فُصِلتْ جملةُ: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ عمّا قبلها؛ لأنّها تقريرٌ وتوكيدٌ وتحقيقٌ لِما قبلَها؛ لأنَّها يلزمُ منها كونُه تعالى الّذي خلقَهم مِن تُراب، ثمَّ مِن نُطفة، ثمَّ جعلَهم أزواجًا، وأنْ يكون عليمًا بما تحملُ كلُّ أنثى وما تضعُ، وبالتّعْمير والنّقْص؛ فبينَها وبينَ ما قبلَها كمالُ اتِّصالٍ، ويجوزُ - وهذا هو الأظهرُ - أنْ تكونَ جوابًا عن سؤالٍ يثيرُه جميعُ ما سبَق مِنَ الآية؛ تقديرُه نحوُ: هل يقدرُ اللّه على كلٍّ أولئك؟!؛ فغابتِ الواو؛ لشِبْه كمالِ الاتّصال.

مِثْلُ عظَمةِ اللهِ؛ قُدرةً وعِلْمًا تَروعُ وتُحيِّرُ!

سِرُّ التَّوْكيدِ في خاتمة الآية:

لَمّا كان ما قرَّرَتْه الآيةُ في شأنِ اللّه تعالى أمرًا لا يُحيطُ به العَدُّ، ولا يَحصرُه الحَدُّ؛ فكانَ في عِدادِ ما يُنْكِرُه الجهلةُ، ولا يُسلِّمُ به الكَذَبةُ؛ أكَّدَ القرآنُ بقوله: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ عظيمَ اقتدارِه تعالى على ذلك، وسهولةَ ذلك عليه سبحانه[1]، كما أفادتْ ﴿إِنَّ﴾

تقريرُ السُّهولة والقِلَّة بعدَ غايةِ العظمةِ مِمّا تستغربُه النَّفْسُ!

(1) البقاعي، نظم الدرر: 6/ 210.

التّعليلَ لِما تقدّمَ مِن علمٍ مُحيطٍ بكلِّ تلك التّفاصيلِ الدّقيقةِ، بأنَّ ذلك أمرٌ يسيرٌ وعلمٌ هيّنٌ.

معنَى ﴿ذَٰلِكَ﴾ وإفرادُها:

سهولةُ الكلِّ عليه تعالى أبلغُ في التّقرير

اسمُ الإشارةِ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ يُرادُ به كَتْبُ الآجال كلِّها، وتقديرُها والإحاطةُ بها على التّفصيل، أوْ جميعُ ما سبَق مِن مَعاني الآية؛ مِنَ الخَلْقِ وما بعدَه[1]، وهذا الثّاني هو الأظهرُ المُتَّسِقُ معَ ما سيقت له الآيةُ، والبُعْدُ في ذلك: يُشير إلى سَريانِ معنى التّعظيم والتّفخيم في جميعِ مَعاني الآيةِ السّابقةِ على هذه الجُملة؛ حيثُ تأَسَّسَتْ بقدرةِ اللّه الكاملة، وعلْمِه التّامِّ؛ فهي مَحارٌ للعقولِ والأفهام[2]، وفي الإفرادِ لاسم الإشارة إشارةٌ إلى كمالِ اقتدارِه تعالى على الخَلْقِ المذكورِ والجَعْلِ، وغيرِ ذلك، وكمالِ علمِه بالأشياءِ المذكورةِ وغيرِها؛ فيكونُ في اسم الإشارةِ تمهيدٌ لخبرِ الإشارةِ ﴿يَسِيرٌ﴾، ويمكنُ القولُ: إنَّ اسمَ الإشارة البعيدَ دالٌّ على عظيمِ ذلك المذكورِ من تفاصيلِ الخَلْقِ والعُمُرِ لكنَّه مع عظمتِه هيّنٌ عليه، ولذا أفردَهُ.

دلالةُ التّعبير بـ: ﴿عَلَى﴾:

قدرةُ اللهِ وعلمُه فوقَ العقلِ البشريِّ!!

عبَّر القرآنُ بحرفِ الجَرِّ: ﴿عَلَى﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾؛ للدّلالةِ على غايةِ اقتدارِ اللّه تعالى على الخَلْقِ، وغايةِ إحاطةِ عِلْمِه تعالى بالأشياءِ؛ وهذا أبلغُ مِن أنْ يُقال: (إنَّ ذلك عندَ اللّهِ يسيرٌ)، وإذا كانت كلمةُ: ﴿عَلَى﴾ معناها في الأصل: الاستعلاءُ الحِسّيُّ، لكنَّها هنا للاستعلاءِ المجازيِّ، فذلك العلمُ سهلٌ على اللّه تعالى، وفوقيّتُهُ مجازيّةٌ للدّلالة على تمكُّنِه من ذلك العلْمِ وغيره تمكُّنًا لا يحيطُ به العقل البشريُّ ولا يُدركُه، وتكونُ ﴿عَلَى﴾ مستعارةً لبيانِ اتّساعِ العلمِ الإلهيِّ.

(1) البقاعي، نظم الدرر: 6/ 210، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 469.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 469.

علّةُ الإظهار في موضِع الإضمار:

مَـن صـدَّقَ مضمونَ الآيةِ لم يغِبْ جلالُ الله وجمالُه عنهُ لحظةً!!

كان الظّاهرُ أنْ يُعبَّر عنِ اسمِ الجلالة بالضّمير في جملة الفاصلة؛ فيُقال: (إنَّ ذلك عليه يسير)؛ لذِكْرِ اسم الجلالة مُظْهَرًا في صدر الآيةِ التي بُنيت على مسندٍ إليه؛ وهو اسم الجلالة: ﴿ٱللَّهِ﴾، وعلى مسندٍ وما عُطِفَ عليه؛ وهو باقي الآية غير جملة الفاصلة، وحسَّنَ الإظهارَ في موضعِ الإضمارِ طولُ المسافةِ البيانيَّةِ بين صدرِ الآية وعجُزِها، والرَّبْطُ اللّفظيُّ القويُّ بينهما، والتّصريحُ باسْمِ الجلالةِ؛ لتحريكِ النُّفوسِ عامَّةً ونفوسِ أهلِ الطّبائعِ المُكذِّبينَ خاصَّةً إلى تَكرارِ النَّظَرِ والتَّأمُّلِ في شأنِه تعالى في أمرِ المخلوقينَ، وللإبلاغِ في تقرير أنَّ ألوهيَّتَه سبحانه حاضرةٌ بشدّةٍ في جميعِ ذلكَ.

نكتةُ التّقديم للجارِّ والمجرور:

الَّـذي ليس كمثلِه شيءٌ قادرٌ على كلِّ شيءٍ

لَمّا استحضَر إظهارُ اسْمِ الجلالةِ كمالَه تعالى؛ جَلالًا وجَمالًا بقوّةٍ في قوله: ﴿عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ تأسَّسَ عليه أنْ يكونَ اسمُ الجلالةِ تعليلًا في المعنَى لمعنَى الخبَر ﴿يَسِيرٌ﴾؛ فلذلك قُدِّم الجارُّ والمجرور على متعلَّقه؛ على خلاف الأصل والظّاهر؛ وأفْهَم كلامُ للبقاعيِّ أنَّ هذا الأسلوبَ فيه قصرُ المُؤَخَّر على اسمِ الجلالةِ المُقدَّم معَ جارِّ لفظِه، أي: ليس ذلك يسيرًا إلّا على الله؛ وهو قصرُ صفةٍ على موصوفٍ؛ قصرًا إضافيًّا إفراديًّا؛ إذا كانَ هؤلاءِ المُكذِّبونَ لنبيِّنا محمّدٍ ﷺ قد أشركوا معَ اللّه غيرَه في الألوهيَّة والعبادة، وقلْبيًّا؛ إذا كانوا قد خصّوا الأصنامَ بذلك، ونفَوْهُ عنِ الله تعالى[1].

علّةُ التّعبيرِ بـ﴿يَسِيرٌ﴾ منكّرًا:

الفاطرُ كلُّ شيءٍ عليه يسيرٌ!!

جعَل القرآنُ الخبَر: ﴿يَسِيرٌ﴾ في قوله: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾؛ ليَظهَرَ كونُه تعالى فاطِرًا؛ لأنَّ الخبرَ فيه معنَى السُّهولة والقِلَّة والخِفَّة؛ فتحصُلُ للمُتلقّي دهشةٌ كالدَّهْشة الّتي تعتريه عن مُشاهدةِ

(1) البقاعي، نظم الدرر: 6/ 210.

شيءٍ ليس له مِثالٌ سابقٌ، والقَرْنُ بينَ: ﴿ذَٰلِكَ﴾ الرّاجِعِ إلى جميعِ ما سبَق أوْ إلى كَتْبِ الآجالِ وتوابِعِ ذلك وبينَ ﴿يَسِيرٌ﴾ يُبرزُ كمالَ قدرةِ اللّه سبحانه وتمامَها، وإنّما كان ذلك يسيرًا عليه؛ لاستغنائِهِ تعالى عنِ الأسبابِ؛ فكذلك البَعْثُ[1]، والتّعبيرُ بـ:﴿يَسِيرٌ﴾ يُرشِّحُ حَمْلَ اسْمِ الإشارةِ: ﴿ذَٰلِكَ﴾ على جميعِ ما سبَق مِن معاني الآيةِ، ونظَم القرآنُ الخبرَ نكرةً؛ للدّلالةِ على التّقليلِ؛ وهذا تمكينٌ وتحقيقٌ لمعنَى القِلَّة في المفردةِ نفسِها؛ إبلاغًا في تقريبِ كمالِ قدرتِه تعالى؛ لأنَّ جميعَ الأشياءِ المُمْكِنةِ في التَّعلُّقِ بقُدرتِه سواءٌ.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الخَلْق والذَّرْء:

الخَلْقُ: في اللُّغة: التّقديرُ؛ يُقال: خلقْتُ الأديمَ؛ إذا قدَّرْتَه خُفًّا أوْ غيرَه، والخَلْقُ العادةُ التي يعتادُها الإنسانُ، ويأخذُ نفسَه بها على مِقدارٍ بعينه، ويُستعمَل الخَلْقُ في إبداع الشّيء مِن غير أصلٍ ولا احتذاءٍ، وليس ذلك إلّا للّه تعالى، وأمّا الذي يكونُ بالاستحالة فقد جعلَه اللّه لغيره في بعض الأحوال؛ كعيسى عليه السلام، ويُستعمل في إيجاد الشّيء مِنَ الشّيء، والذَّرءُ: أصلُه الإظهارُ، ومعنى: (ذرأ اللّهُ الخلْقَ): أظهرهم بالإيجاد بعدَ العدم، ومنه قيل للبياض: (الذّرأة)؛ لظهورِه وشهرتِه، و: (ملحٌ ذرآني)؛ لبياضه، والذَّرو بلا همزة التَّفرقةُ بين شيئَيْن، ولذا كان بينَ الخلْقِ والذَّرءِ تلازمٌ؛ فالخلقُ إيجادٌ والذّرءُ إظهارٌ للمَوجود وبثٌّ له.

الخلْقُ الإيجادُ مِنَ العدمِ والذّرءُ إظهارٌ للموجود

النُّطْفة والمنيّ:

النُّطْفةُ: ماءٌ قليلٌ، والماءُ القليلُ تسمّيه العربُ النُّطْفةَ؛ فيقولون: هذه نطفةٌ عذبةٌ، أي: ماءٌ عَذبٌ، ثمَّ كثُرَ استعمالُ النُّطْفة في المَنيِّ

النُّطْفةُ أعمُّ مِنَ المَنيِّ في الأصلِ، وهي عينُه في العُرْفِ

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 469.

حتَّى صارَ لا يُعْرَفُ بإطلاقِه غيرُه، وأمّا المَنيُّ: فيفيدُ أنَّ الولدَ يُقدَّرُ منه؛ وهو مِن قولك: منى اللّهُ له كذا، أي: قدَّرَه[1].

الزَّوْج والصّنف:

الزَّوْجُ: هو ما يُقال لكلِّ واحدٍ مِنَ القرينيْنِ مِنَ الذَّكر والأنثى في الحيوانات المُتزاوِجةِ، ولكلِّ قرينيْنِ فيها وفي غيرِها؛ كالخُفِّ والنَّعْلِ، ولكلِّ ما يَقترنُ بآخَرَ مُماثِلًا لهُ أوْ مُضادًّا، والصِّنْفُ: ما يتميَّزُ مِنَ الأجناس بصفةٍ؛ يقولون: السّواداتُ الموجودةُ صنفٌ على حيالها؛ وذلك لاشتراكِها في الوجود؛ كأنَّها ما صنّف مِنَ الجنس؛ فلا يُقال للمعدوم: صنفٌ؛ لأنَّ التَّصنيفَ ضَرْبٌ مِنَ التَّأليف، فلا يجري التّأليفُ على المعدومِ، ويَجري على بعض الموجوداتِ حقيقةً، وعلى بعضِها مجازًا[2].

الـزّوجُ أعـمُّ مِنَ الصّنف

(1) العسكري، وبيت الله بيات، الحاوي لمعجم الفروق اللغوية، ص: 542.

(2) العسكري، وبيت الله بيات، الحاوي لمعجم الفروق اللغوية، ص: 323، والراغب، المفردات: (زوج).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس والأربعون،
سورة سَبإ من الآية 13 إلى سورة فاطر الآية 14
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2025م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2025م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السادس والأربعون، سورة سَبإ من الآية 13 إلى سورة فاطر الآية 14
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 46 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-99-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 46 : المجلد السادس والأربعون، سورة سَبإ من الآية 13 إلى سورة فاطر الآية 14.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-99-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0986397 بتاريخ 2025/01/10م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»